19991209-0005_TC

السفير ٩٩/١٢/٩

موسم الاعتصامات المطلبية أمام مجلس النواب
الباحة والرصيف يستمعان والنواب مهتمون بالأهم!

«كوكتيل» من الاعتصامات نفذت صباح امس امام المجلس النيابي، وهي جميعها اعتمدت شكلا واحدا من التعبير عن القضايا المطروحة: رفع شعارات على لافتات، اصوات مستهجنة ومطالب مرفوعة بحراسة قوى الامن الداخلي.

أصدقاء لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان (١٧٠٠٠ مخطوف ومفقود هم اخوة لنا)، الى العاملين في الجامعة اللبنانية المطالبين بـ «اصدار مرسوم الملاك الفني بتعديلاته وتحديد المراكز الشاغرة)، الى الحملة الشبابية والطلابية الوطنية لخفض سن الاقتراع.

كل ذلك كان بالامس امام المجلس النيابي الذي اتسعت باحته ومبانيه وجدرانه لتحتضنهم وتتبع بهدوء منصتة الى مطالبهم، في حين كان النواب داخل مبنى المجلس يستكملون مناقشاتهم من دون ان يسمعوا اصوات الخارج، او يحتفظوا في ذاكرتهم بالقليل من الشعارات التي صودف وقرأوها لحظة دخولهم.

تجمع الحملة الوطنية كان اكبر التجمعات المتواجدة، اذ توافدت الجموع تباعا لتنضم الى قريناتها حاملة اللافتات التي تعبر عما يجيش في صدور شبان وشابات دفعتهم احداث الوطن الى الاشتراك في تفاصيلها منذ نعومة اظافرهم فشبوا على مشاهدة اعتصامات وتظاهرات ما لبثوا ان اشتركوا فيها وذلك تطبيقا لشعار على لافتة (لنكن قوة فاعلة في المجتمع لا رقما وهميا مهمشا، لندافع عن حقنا في التعبير والمشاركة في صنع القرار، وليكن صوتنا موازيا في عملية التحرير والتغيير الديموقراطي»، مطلبهم بسيط هو تعديل المادة ٢١ من الدستور اللبناني بحيث يخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة، مما يفسح المجال امام عشرات الألوف من الشباب للاسهام في الحياة السياسية للبلاد عبر الانتخابات النيابية والبلدية وذلك قبل استحقاق انتخابات عام ٢٠٠٠.

جانب من المعتصمين يحملون اللافتات المطالبة بتخفيض سن الاقتراع امام المجلس (مروان عساف)

وكون هؤلاء الشبان والشابات يؤمنون بأن الاقتراع واجب وطني تحركوا لنيل هذا الحق عبر الاعتصام كخطوة أولى امام المجلس، فاصطفوا على الرصيف المحاذي للمجلس، اللافتات امامهم وخلفهم عمود كهرباء بدا بشكل ميزان عدل توازنت كفتاه، التفت بعضهم اليه وتمنوا علينا ان يكون المجلس عادلا بقراراته ككفتي ميزان متعادلتين، وهناك وسط الجمع حمل بائع بانصيب اوراقه ترافقه ابنته الصغيرة لعل هناك من تدفعه نفسه لشراء ورقة. ولما لم يحظ بانتباه احد دار على اعقابه وعاد من حيث اتى. كما استغلت «لجنة اصدقاء كوزو اوكاموتو ورفاقه» الفرصة فوزعت دعوة مكتوبة للمشاركة في التجمع الاحتجاجي، الثالثة بعد ظهر الاربعاء المقبل، امام السفارة اليابانية، استنكارا لطلب الحكومة اليابانية استرداد المناضل اكوموتو ورفاقه ومطالبة الحكومة اللبنانية منحه ورفاقه اللجوء السياسي.

وما لبث المعتصمون ان شكلوا وفدا من هيئة تنسيق الحملة، حمل مذكرة الى المجلس تحوي آمالهم بإقرار مطلبهم وتعديل المادة ٢١، وقبعوا بانتظار عودة الوفد، ساعات قليلة وعاد هذا الوفد خائب الامل، فالمقابلة مع نائب رئيس المجلس ايلي الفرزلي اقتصرت على شرب فنجان قهوة مرة وتسليم المذكرة للفرزلي من دون حتى وعد بقراءتها بل اكتفى بوعد لتسليمها الى الرئيس نبيه بري وعاد ادراجه مسرعا لمتابعة موضوع قانون الاثراء غير المشروع، مما بلبل اجواء الاعتصام وأيقن المعتصمون الذين تعالت اصواتهم المستنكرة ان قضيتهم لم تؤخذ على محمل الجد بشكل كاف. فقررت هيئة التنسيق عقد اجتماع او اجتماعات متلاحقة لبحث ما آلت اليه الاوضاع وما نتج عن الاعتصام، على ان تحدد الخطوات اللاحقة على ضوء ما يسفر عن الاجتماعات، والتي قد تصل الى تنفيذ تظاهرات، وتفرقت الحشود على امل اللقاء القريب مرددين اغنية فيروز لبعضهم البعض «بكرا برجع بوقف معكم، اذا مش بكرا البعدو اكيد».

وانسحب هذا الوضع ايضا على لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين وحملة «من حقنا ان نعرف» الذين وزعوا خلال الاعتصام بيانا اكد على الاستمرار في التحرك بمختلف الاشكال الى ان تتشكل لجنة تحقيق رسمية مهمتها التقصي وتحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين في مهلة زمنية محددة.

وحدهم العاملون في الجامعة حصلوا على مطلبهم، واعتبرت الهيئة التنفيذية لرابطة العاملين انه انجاز تحقق بتعديل القانون رقم ٤٥ وهو اقصى الممكن مما ازال الكابوس عن كامل العاملين وبدد هواجسهم واضفى طمانينة على مستقبلهم.

وعقدت الهيئة اجتماعا استثنائيا برئاسة حيدر حيدر احمد اصدرت اثره بيانا هنأت فيه العاملين على ثمرة جهودهم ونضالهم وثقتهم بأداتهم النقابية ووحدة صفهم.

ألين حلاق